

أخلاقيات البحث العلمي وتطبيقاتها على دراسة:
أثر ممارسة الحوكمة البيئية على الأداء المستدام:
دراسة تطبيقية في قطاع الصحة النباتية والحيوانية

إعداد الطالبة/ عبير محمد عجلان

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

جدول المحتويات

3.....	المقدمة
3.....	أهمية أخلاقيات البحث العلمي
5.....	المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي
6.....	القضايا الأخلاقية في البحث العلمي
9.....	القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث
10	التطبيق العملي على موضوع البحث
13	الخاتمة
14	المراجع

المقدمة

يُعد البحث العلمي أساس تقدم المعرفة وتطور المجتمعات وقدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية والصحية، إلا أن قيمته الحقيقية ترتبط بالالتزام بأخلاقيات البحث العلمي التي تضمن نزاهة العملية البحثية في جميع مراحلها. وتُعرف أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد التي تنظم سلوك الباحث بما يضمن الأمانة في جمع البيانات وتحليلها وعرض النتائج مع احترام حقوق المشاركين وخصوصيتهم (American Psychological Association) ([APA], 2020).

وتزداد أهمية الالتزام الأخلاقي في مرحلة الدراسات العليا؛ لأن الباحث يمثل مؤسسته الأكاديمية ويسهم في بناء المعرفة العلمية التي يعتمد عليها باحثون آخرون، كما تُعد هذه المرحلة فرصة لترسيخ الممارسات الأخلاقية التي تنعكس على مساره المهني والبحثي مستقبلاً.

يهدف هذا التقرير إلى استعراض المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي، ومناقشة أبرز القضايا الأخلاقية التي قد تواجه الباحث، وعرض أهم القواعد واللوائح المنظمة لهذا المجال، ثم تطبيقها على دراسة «أثر ممارسات الحوكمة البيئية على الأداء المستدام: دراسة تطبيقية في قطاع صحة النبات والحيوان».

وتتبع أهمية هذا الموضوع من ارتباط قطاع صحة النبات والحيوان بالأمن الغذائي والصحة العامة، حيث إن أي ضعف في الالتزام الأخلاقي أثناء دراسة ممارسات الحوكمة قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة تؤثر في القرارات والسياسات المرتبطة بالقطاع. لذلك يسعى التقرير إلى الجمع بين التأصيل النظري والتطبيق العملي بما يعكس وعياً بمسؤولية الباحث وأهمية إنتاج معرفة علمية موثوقة.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

لا يمكن اختزال أهمية الأخلاقيات في البحث العلمي في كونها مجرد قيود إجرائية يتحاشاها الباحث أو عبء إضافي يُضاف إلى متطلبات إنجاز البحث، بل هي في حقيقتها منظومة قيمية تصون المعرفة من الانزلاق نحو التشويه والضلال، وتحفظ للبحث العلمي مكانته بوصفه أداة لخدمة الإنسان والمجتمع لا أداة لتحقيق مكاسب فردية ضيقة. وتتجلى أهمية هذه الأخلاقيات عبر عدة محاور رئيسية يمكن إيجازها فيما يلي.

1. صون موثوقية النتائج العلمية

حين يلتزم الباحث بالأمانة في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، تصبح نتائج بحثه صالحة للاستخدام في صنع القرار وبناء السياسات العامة، في حين أن أي انحراف أخلاقي - حتى لو كان بسيطاً في ظاهره - يُفضي في النهاية إلى نتائج مضلّة قد تضر بالمجتمع أكثر مما تنفعه. ويؤكد Resnik (2020) أن البحث العلمي الموثوق يُشكّل الركيزة الأساسية للثقة المتبادلة بين المجتمع العلمي والمجتمع المدني، وأن فقدان هذه الثقة متى ما حدث بسبب فضائح علمية متكررة يصعب استرجاعه ويترك أثراً سلبياً طويل الأمد على مكانة المؤسسات البحثية ومصداقيتها أمام الرأي العام وصناع القرار.

2. حماية المشاركين في البحث

تكفل أخلاقيات البحث للأفراد المشاركين في الدراسات العلمية حقوقهم الأساسية، كالموافقة الحرة والمستنيرة، والسرية التامة، والحق في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات سلبية. وحين يلتزم الباحثون بهذه الضمانات، فإن ذلك يزيد من استعداد الأفراد والمؤسسات للانخراط في البحوث الأكاديمية، ويُعزز الثقة المتبادلة بين الباحثين والمجتمع، وهو أمر بالغ الأهمية في البيئات المؤسسية الحكومية التي قد يكون فيها بعض الأفراد متحفظين تجاه المشاركة في أي دراسة تتناول أداء جهة عملهم أو ممارساتها الإدارية.

3. صون سمعة المؤسسة الأكاديمية والباحث

يحمي الالتزام الأخلاقي الجامعة والباحث من المساءلة القانونية والأدبية، ويرفع من مكانة البحث العلمي المُنتج محلياً ودولياً. فالمؤسسات الأكاديمية التي يُعرف عنها الالتزام الصارم بالنزاهة البحثية تتمتع بسمعة أفضل تنعكس على فرص التعاون البحثي والنشر في مجلات مرموقة، في حين أن أي حادثة انتحال أو تزوير بيانات - وإن كانت فردية - قد تترك أثراً سلبياً على سمعة المؤسسة بأكملها لسنوات طويلة (Steneck, 2007).

4. ضمان قابلية البحث للتعميم والتكرار

يُتيح الالتزام بالشفافية في عرض المنهجية والبيانات للباحثين الآخرين فحص الإجراءات وإعادة اختبار النتائج، وهو ما يُعرف بقابلية التكرار، التي تُعدّ ركيزة أساسية في العلم التجريبي والاجتماعي على حدٍ سواء. فالبحث الذي يُخفي تفاصيل منهجيته أو يُقدم بيانات غير دقيقة يصعب على غيره من الباحثين البناء عليه أو التحقق من صحته، وهو ما يُعيق التراكم المعرفي ويُضعف من قيمة البحث على المدى الطويل، حتى وإن بدت نتائجه في ظاهرها مثيرة للاهتمام.

وبالنظر إلى موضوع الدراسة محل التطبيق، فإن أهمية الأخلاقيات تتضاعف؛ إذ إن نتائج بحث يتناول أثر ممارسات الحوكمة البيئية على الأداء المستدام في قطاع صحة النبات والحيوان قد تُستخدم من قبل جهات حكومية ومنظمات دولية لتطوير لوائح وسياسات تنظيمية، وأي خلل في الأمانة العلمية أو الموضوعية عند جمع البيانات من العاملين في هذا القطاع قد يُفضي إلى استنتاجات لا تعكس الواقع الفعلي، وهو ما يجعل الالتزام الأخلاقي شرطاً جوهرياً لا يقل أهمية عن الجانب المنهجي والإحصائي للدراسة.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تستند منظومة أخلاقيات البحث العلمي إلى مجموعة من المبادئ المتكاملة التي تشكل في مجموعها إطاراً مرجعياً يوجه سلوك الباحث في كل مرحلة من مراحل عمله، بدءاً من تصميم الدراسة وانتهاءً بنشر نتائجها. وفيما يلي عرض لأهم هذه المبادئ مع توضيح كل مبدأ بمثال تطبيقي يقرب المعنى إلى الواقع البحثي.

1. الأمانة العلمية .

تعني الأمانة العلمية تقديم البيانات والنتائج كما هي دون تزيف أو حذف أو اختيار انتقائي يُكرّس توجهاً مسبقاً لدى الباحث. وتشمل الأمانة أيضاً عدم تضخيم حجم العينة أو دلالة النتائج بهدف زيادة فرص النشر أو إرضاء جهة التمويل. مثال توضيحي: إذا أظهرت بيانات الاستبيان في بحث الحوكمة البيئية عدم وجود علاقة دالة إحصائية بين أحد متغيرات الحوكمة (مثل الإفصاح البيئي) والأداء المستدام، فإن الأمانة العلمية تقتضي الإفصاح عن ذلك صراحةً في نتائج الدراسة، بدلاً من إهمال هذه النتيجة أو التلاعب في قيم الدلالة الإحصائية (p -value) لإظهار علاقة غير موجودة فعلياً.

2. النزاهة .

تعني النزاهة الاتساق بين ما يعتقد الباحث ويُعلنه من مبادئ، وبين ما وعد به المشاركين فعلاً وما يُنفذه على أرض الواقع، إضافة إلى الاتساق في تطبيق المعايير المنهجية ذاتها على جميع البيانات دون استثناءات تخدم نتائج معينة. مثال توضيحي: إذا وعد الباحث المشاركين في الدراسة من منسوبي قطاع صحة النبات والحيوان بعدم الكشف عن هوياتهم لجهة العمل التي يتبعون لها، فإن النزاهة تقتضي الوفاء بهذا الوعد حتى وإن أدى ذلك إلى تعقيد عملية التحليل أو استبعاد بعض المتغيرات التعريفية التي قد تُسهّل التحليل لكنها تهدد سرية المشاركين.

3. الموضوعية .

تعني الموضوعية التحرر من التحيزات الشخصية والمؤسسية عند تصميم الأدوات البحثية وجمع البيانات وتفسير النتائج، بحيث تُعرض النتائج كما أفرزتها البيانات الفعلية لا كما يتمناها الباحث أو الجهة الداعمة للبحث. مثال توضيحي: يجب على الباحث في هذه الدراسة عدم السماح لانتمائه المهني السابق لجهة معينة، أو لموقفه المسبق الإيجابي أو السلبي من فعالية الحوكمة البيئية في القطاع الحكومي، بأن يُلَوِّن طريقة صياغته للأسئلة أو تفسيره لإجابات المبحوثين، بل ينبغي أن تُعرض النتائج سواء كانت مؤيدة أو غير مؤيدة للفرضيات بالقدر نفسه من الشفافية.

4. السرية وحماية الخصوصية .

تعني السرية ضمان عدم إفصاح الباحث عن هوية المشاركين أو المعلومات الخاصة بهم أو ببياناتهم الشخصية والمؤسسية لأطراف غير مرخص لها بالاطلاع عليها، سواء كان ذلك بشكل مباشر عبر نشر الأسماء، أو بشكل غير مباشر عبر تقديم تفاصيل تُمكن من تحديد هوية المشارك أو الجهة التي يعمل بها. مثال توضيحي: تُحفظ الاستبيانات المُعبأة من موظفي هيئات صحة النبات والحيوان في ملفات مشفرة يصعب الوصول إليها دون كلمة مرور، ولا تُنشر بياناتهم بأي صورة تُمكن قارئ التقرير من التعرف على هوية موظف بعينه أو الجهة التي ينتمي إليها، خصوصاً في حال كانت العينة من فرع معين صغيرة العدد.

5. الموافقة المستنيرة .

تعني الموافقة المستنيرة حصول الباحث على موافقة حرة وواعية من المشاركين بعد إطلاعهم بشكل واضح ومفهوم على أهداف الدراسة، وطبيعة مشاركتهم، والمخاطر المحتملة (إن وُجدت)، وحقوقهم في الانسحاب دون أي تبعات. مثال توضيحي: قبل توزيع الاستبيان على مديري الجهات الرقابية الزراعية والبيطرية، يتلقى كل مشارك نموذج موافقة واضح يشرح بلغة مبسطة الغرض من البحث، والجهة المسؤولة عنه، وكيفية استخدام البيانات التي سيقدمها، مع توضيح أن المشاركة طوعية بالكامل ولا تؤثر على وضعه الوظيفي بأي شكل.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

على الرغم من وضوح المبادئ الأخلاقية النظرية، فإن الممارسة البحثية الفعلية تكشف عن مجموعة من القضايا والمعضلات الأخلاقية التي قد يواجهها الباحث، والتي تتطلب وعياً مسبقاً بها لتجنب الانزلاق إليها، سواء بقصد أو دون قصد. وفيما يلي عرض لأهم هذه القضايا مع أمثلة توضيحية مرتبطة بطبيعة البحث محل الدراسة.

1. الانتحال العلمي (Plagiarism)

يُقصد بالانتحال العلمي نسب أفكار أو نصوص أو بيانات أو نتائج الغير إلى الباحث دون إسناد صريح لمصدرها الأصلي، سواء كان ذلك بصورة مقصودة أو نتيجة إهمال في التوثيق. ويشمل الانتحال أيضاً ما يُعرف بالانتحال الذاتي (Self-plagiarism)، أي إعادة نشر الباحث لجزء كبير من عمله السابق في بحث جديد دون الإشارة إلى ذلك. مثال: أن يقوم الباحث بنسخ تعريف الحوكمة البيئية أو الأداء المستدام من مقالة محكمة وإدراجه في بحثه دون الإشارة إلى المصدر، أو إعادة استخدام نتائج دراسة استطلاعية سابقة قام بها كجزء من بيانات جديدة دون التنويه. والحيلة في تجنب ذلك هي الاقتباس الصحيح وفق نمط APA، أو إعادة صياغة الفكرة بأسلوب الباحث الخاص مع الإشارة الواضحة إلى المرجع الأصلي في كل الأحوال.

2. تزوير البيانات

يتمثل تزوير البيانات في اختلاق نتائج لم تُجمع فعلياً من الميدان، أما التزييف فيتمثل في التعديل المتعمد على البيانات أو الصور أو النتائج بطريقة تُحرف الواقع، مثل حذف نتائج تتعارض مع فرضيات الباحث أو إضافة استجابات وهمية لزيادة حجم العينة الظاهري. مثال افتراضي: أن يدعى أن العينة شملت 300 مشارك فيما لم يُجب فعلياً سوى 180 موظفاً من العاملين في قطاع صحة النبات والحيوان، وتُجرى التحليلات الإحصائية كما لو كانت العينة كاملة دون الإشارة إلى معدل الاستجابة الحقيقي. ويُعد هذا النوع من الانحراف الأشد خطورة بين جميع المخالفات الأخلاقية، لأنه يُفضي إلى استنتاجات علمية مغلوطة قد تُبنى عليها سياسات عامة تؤثر في قطاع حيوي يرتبط بالأمن الغذائي والصحة العامة (Shamoo & Resnik, 2015).

3. التحيز البحثي .

يحدث التحيز البحثي حين يُصمم البحث أو تُجمع بياناته أو تُفسر نتائجه بطريقة تخدم توقعات الباحث المسبقة أو مصالح جهة التمويل على حساب الموضوعية العلمية. ويأخذ التحيز أشكالاً متعددة، منها التحيز في صياغة الأسئلة، والتحيز في اختيار العينة، والتحيز التأكيدي عند تفسير النتائج. مثال: أن يصمم الباحث أسئلة الاستبيان المتعلقة بممارسات الحوكمة البيئية بصياغة توحي بإجابات محددة، كأن تُصاغ العبارة بشكل "هل توافق على أن مؤسستك تطبق ممارسات بيئية متميزة؟"، بدلاً من صياغة محايدة من نوع "إلى أي مدى تطبق مؤسستك الممارسات البيئية التالية؟"، بحيث تُتيح للمبحوث التعبير الحر عن رأيه دون توجيه ضمني نحو إجابة معينة.

4. انتهاك الخصوصية .

يتجلى انتهاك الخصوصية في جمع معلومات شخصية أو مؤسسية دون إذن صريح، أو في استخدام بيانات المشاركين في أغراض غير التي أُبلغوا بها عند الموافقة على المشاركة، أو في الإفصاح عن معلومات تُمكن من التعرف على هوية المشارك دون موافقته. مثال واقعي: حصل باحث في مجال الصحة الحيوانية على سجلات المزارع الرسمية عبر علاقة شخصية بمسؤول حكومي دون الحصول على تصريح رسمي أو موافقة الجهة المعنية، ثم استخدم هذه السجلات في نشر نتائج بحثه دون الإشارة إلى الطريقة غير النظامية التي حصل بها على البيانات، مما أفضى إلى مشكلات قانونية وأخلاقية جسيمة للباحث والمؤسسة التي يتبع لها، وأثار تساؤلات حول مصداقية الدراسة بأكملها.

5. تضارب المصالح .

يحدث تضارب المصالح حين تتقاطع المصالح الشخصية أو المالية أو المهنية للباحث مع متطلبات الموضوعية العلمية، بحيث يصبح الباحث في موقف قد يدفعه - عن وعي أو دون وعي - إلى تفضيل نتائج معينة على أخرى. مثال: أن يتلقى الباحث تمويلاً من شركة متخصصة في إنتاج الأعلاف الحيوانية لإجراء دراسة عن الأداء البيئي لقطاع صحة الحيوان، فيجد نفسه مدفوعاً - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - إلى إبراز نتائج تصب في مصلحة الجهة الممولة، حتى لو لم تكن النتائج الكلية للدراسة مؤيدة لذلك بالكامل. ولمعالجة هذه المعضلة، يُلزم الباحثون في الأوساط الأكاديمية بالإفصاح الكامل عن أي مصدر تمويل أو علاقة قد تُشكل تضارباً محتملاً في المصالح عند نشر نتائج بحثهم.

6. سوء استخدام التحليل الإحصائي

يُعدّ من القضايا المتزايدة الانتشار في البحوث الإدارية والاجتماعية ما يُعرف بـ"التنقيب عن الدلالة الإحصائية" (p-hacking)، وهو إجراء تحليلات متعددة ومتكررة على البيانات نفسها حتى يُعثر على نتيجة دالة إحصائياً، مع تجاهل التحليلات التي لم تُظهر دلالة، ثم عرض النتيجة الدالة فقط كما لو كانت هي التحليل الوحيد الذي أُجري. مثال: في دراسة الحوكمة البيئية، قد يجري الباحث عدة نماذج إحصائية مختلفة (Regression) باستخدام متغيرات وسيطة متعددة حتى يحصل على نموذج يُظهر علاقة دالة، ثم يعرض هذا النموذج فقط في التقرير النهائي دون الإشارة إلى النماذج الأخرى التي لم تدعم الفرضية، وهو ما يُعدّ تضليلاً منهجياً يقع تحت مظلة القضايا الأخلاقية ولو لم يصل إلى مستوى التزوير الصريح للبيانات.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

أسست المجتمعات الأكاديمية والمؤسسات البحثية الدولية جملةً من الضمانات المؤسسية والمعايير المرجعية لحماية نزاهة البحث العلمي وتوفير آلية رقابية تضمن التزام الباحثين بالمبادئ الأخلاقية المتعارف عليها. ومن أبرز هذه القواعد واللوائح ما يلي.

1. لجان أخلاقيات البحث .

تُعدّ لجان أخلاقيات البحث المؤسسية هيئات مستقلة داخل الجامعات والمؤسسات البحثية، تتولى مراجعة مقترحات البحث قبل بدء التنفيذ للتحقق من مدى التزامها بمعايير الحماية الأخلاقية، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركين البشريين، وتقييم مدى كفاية إجراءات الموافقة المستنيرة وحماية السرية والتعامل مع المخاطر المحتملة. وتُعدّ موافقة لجنة الأخلاقيات شرطاً أساسياً للبدء في تنفيذ البحث ولتنشر في معظم المجلات الأكاديمية المحكمة. ويُشير Shamoo و Resnik (2015) إلى أن هذه اللجان ظهرت استجابةً لانتهاكات أخلاقية تاريخية صارخة، من أبرزها تجارب تسكيجي التي أُجريت على مرضى مرض الزهري دون علمهم أو موافقتهم لعقود من الزمن.

2. دليل أخلاقيات جمعية علم النفس الأمريكية .

يوفر هذا الدليل معايير شاملة تتعلق بالأمانة في النشر، وتوثيق المصادر وفق نمط محدد، واحترام حقوق المشاركين، والإفصاح عن تضارب المصالح. ويُستخدم هذا النمط توثيقاً بشكل واسع في بحوث العلوم الاجتماعية والإدارية والتربوية حول العالم، نظراً لشموليته ووضوح قواعده فيما يتعلق بالاستشهاد بالمصادر وتجنب الانتحال (American Psychological Association [APA], 2020).

3. تقرير بلمونت (The Belmont Report, 1979)

يُرسّي تقرير بلمونت ثلاثة مبادئ جوهرية تحكم البحث على المشاركين البشريين، وهي: احترام الأشخاص، الذي يقتضي الاعتراف بحق الأفراد في اتخاذ قراراتهم الخاصة فيما يتعلق بالمشاركة من عدمها؛ والسعي لتحقيق المنفعة وتجنب الضرر، الذي يقتضي تعظيم الفوائد المتوقعة من البحث وتقليل المخاطر المحتملة إلى أدنى حد ممكن؛ والعدالة، التي تقتضي التوزيع العادل لأعباء البحث وفوائده. ولا تزال هذه المبادئ تُشكّل الإطار المرجعي الأساسي لأخلاقيات البحث في الجامعات الغربية والعربية على حدٍ سواء (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

4. اللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث في المملكة العربية السعودية

على المستوى المحلي، أصدرت هيئة تقويم التعليم والتدريب واللجنة الوطنية لأخلاقيات البحث الحيوي والطبي لوائح تنظيمية تحكم البحوث المرتبطة بالمشاركين البشريين والبيانات المؤسسية، وتشترط أغلب الجامعات السعودية حصول الباحثين من طلاب الدراسات العليا على موافقة لجنة أخلاقيات البحث بكلياتهم قبل الشروع في جمع البيانات الميدانية، خاصة في الدراسات التي تتضمن استبيانات موجهة لموظفين في جهات حكومية، وذلك تماشياً مع المعايير الدولية المذكورة أعلاه وضماناً لجودة البحوث المنتجة في البيئة الأكاديمية المحلية (Alahmad, 2016) .

وتضطلع هذه القواعد واللوائح بدور محوري في تنظيم العملية البحثية من خلال توفير معايير واضحة يرجع إليها الباحث في كل مرحلة، مما يقلل من الغموض الأخلاقي الذي قد يواجهه الباحثون المبتدئون، ويُعزز ثقافة الحوكمة البحثية داخل المؤسسات الأكاديمية، ويمنح المشاركين والمجتمع ضمانات إجرائية حقيقية.

التطبيق العملي على موضوع البحث

يتناول هذا الجزء - وهو الجزء الأهم في هذا التقرير - التطبيق المباشر للمبادئ الأخلاقية المذكورة سابقاً على بحث "أثر ممارسات الحوكمة البيئية على الأداء المستدام: دراسة تطبيقية في قطاع صحة النبات والحيوان"، من خلال تحليل كل مرحلة من مراحل العملية البحثية من منظور أخلاقي.

A. جمع البيانات واختيار العينة

تعتمد الدراسة على الاستبيان أداة رئيسية لجمع البيانات من مديري وموظفي الجهات الحكومية المعنية بصحة النبات والحيوان، وهو خيار منهجي يتناسب مع طبيعة المتغيرات المدروسة (ممارسات الحوكمة البيئية والأداء المستدام)، لكنه في الوقت نفسه يفرض اعتبارات أخلاقية متعددة ينبغي للباحث استحضارها قبل الشروع في التنفيذ.

أولاً، يستلزم الأمر الحصول على موافقة مبدئية رسمية من الجهات الإدارية المعنية قبل توزيع الاستبيانات على موظفيها، وهو ما يُعبّر عنه في الأدبيات الأخلاقية بمصطلح الوصول الأخلاقي إلى ميدان البحث ، ويتطلب ذلك تقديم خطاب رسمي يوضح أهداف الدراسة والجهة الأكاديمية المسؤولة عنها، وضمان عدم استخدام البيانات في غير الأغراض البحثية المعلنة. ثانياً، صياغة نموذج موافقة مستنيرة واضح يُوضح للمشارك طبيعة الدراسة وأهدافها، والمدة التقديرية لتعبئة الاستبيان، وكيفية استخدام إجاباته، مع التأكيد الصريح على أن المشاركة طوعية بالكامل وأن للمشارك الحق في الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات وظيفية أو إدارية.

ثالثاً، تجنب أي ضغط مؤسسي مباشر أو ضمني على الموظفين لإجبارهم على المشاركة أو على تقديم إجابات معينة، وهو احتمال قائم بشكل خاص في البيانات الحكومية التي قد يشعر فيها بعض الموظفين بأن عدم المشاركة قد يُنظر إليه سلباً من قبل رؤسائهم، وهو ما يستوجب من الباحث توضيح أن الاستبيان موجه للباحث مباشرة وليس عبر القناة الإدارية الرسمية للجهة، وأن نتائج المشاركة الفردية لن تُطلع عليها الإدارة بأي شكل.

رابعاً، من الناحية المنهجية والأخلاقية معاً، ينبغي توضيح طريقة اختيار العينة (عشوائية، طبقية، أو ميسرة) بشفافية كاملة في تقرير البحث، نظراً لأن طريقة الاختيار قد تؤثر على قابلية تعميم النتائج، وإخفاء هذه التفاصيل أو تقديمها بشكل غير دقيق يُعدّ شكلاً من أشكال التضليل المنهجي الذي يقع في دائرة الأخلاقيات البحثية وليس مجرد تفصيل تقني.

B. الحفاظ على السرية وحماية هوية المشاركين

نظراً لأن الدراسة تتناول ممارسات الحوكمة في مؤسسات حكومية، يُتوقع أن يشعر بعض المشاركين بالحساسية تجاه التعبير الصريح عن آرائهم خشية أن تنعكس إجاباتهم على تقييم أدائهم الوظيفي. لذلك، تتخذ الدراسة تدابير أخلاقية عدة: يُرمز كل استبيان برقم تسلسلي بدلاً من الأسماء أو المسميات الوظيفية الدقيقة بحيث يصعب ربط أي استجابة بشخص بعينه؛ تُحفظ البيانات الخام في قاعدة بيانات مشفرة لا يطلع عليها إلا الباحث الرئيسي والمشرفون الأكاديميون عند الحاجة؛ لا تُنشر نتائج جزئية يمكن من خلالها تحديد هوية جهة بعينها خاصة عند صغر حجم العينة منها؛ وتُتلف استمارات الاستبيان الورقية - إن وُجدت - بعد إدخال البيانات في المنظومة الرقمية. وكلما شعر المشارك بأن إجابته محمية تماماً، زادت احتمالية تقديمه إجابات صادقة تعكس الواقع الفعلي لممارسات الحوكمة في جهته، بدلاً من إجابات تجميلية تحت تأثير الخوف من الكشف عن هويته، وهو ما يربط الالتزام الأخلاقي بالسرية بدقة النتائج العلمية.

C. الموافقة المستنيرة والشفافية مع المشاركين

يتضمن نموذج الموافقة المستنيرة المُعدّ لهذه الدراسة توضيح الهدف العام للبحث بصياغة عامة لا تكشف عن الفرضيات التفصيلية، حتى لا يتأثر المشارك بمعرفة الفرضية المتوقعة فيُجيب بطريقة تخدمها أو تعارضها بشكل متعمد (Expectancy Effect). كما يتضمن توضيح المدة التقديرية لتعبئة الاستبيان، وتأكيداً صريحاً بأن المشاركة طوعية تماماً وأن الانسحاب في أي مرحلة لن يُرتّب أي تبعات سلبية، إضافة إلى معلومات تواصل واضحة مع الباحث والمشرفين لطرح الأسئلة أو المخاوف في أي وقت. وهذا يتوافق مع معايير APA بشأن الحصول على الموافقة الحرة من المشاركين البالغين في الدراسات الاستبائية، التي تشدد على أن الموافقة عملية تواصل مستمرة لا توقيع لمرة واحدة (APA, 2020).

D. المخاطر المحتملة وكيفية التعامل معها

على الرغم من أن هذا البحث لا يتضمن تدخلاً تجريبياً مباشراً أو جمعاً لبيانات حساسة من الناحية الطبية، إلا أن ثمة مخاطر أخلاقية محتملة ينبغي التعامل معها استباقياً.

المخاطر المهنية: قد تُثير بعض أسئلة الاستبيان المتعلقة بمستوى تطبيق الحوكمة البيئية حرجاً لدى بعض الموظفين إن شعروا بأن إجاباتهم قد تُفسّر كانتقاد لإدارتهم، ويُعالج ذلك بصياغة الأسئلة بصورة موضوعية وصفية بعيدة عن اللهجة التقييمية المباشرة.

التحيز في الاستجابة: قد يميل بعض المشاركين إلى تقديم صورة مثالية عن مؤسساتهم ، ويُعالج ذلك بضمان السرية التامة وتوضيح أن هدف البحث تحسين السياسات على المستوى القطاعي العام لا تقييم الأداء الفردي.

مخاطر إعادة هوية البيانات: حتى مع ترميز الاستبيانات، قد يُمكن نظرياً تحديد هوية مشارك عند دمج البيانات مع متغيرات تعريفية دقيقة كالمنصب الوظيفي أو الموقع الجغرافي للفرع، ولذلك تُجمع المتغيرات التعريفية على مستوى عام بدلاً من التفاصيل الدقيقة.

E. الأمانة في التحليل والنشر

نعتمد في هذه الدراسة برنامج التحليل الإحصائي SPSS للتأكد من موضوعية التحليل وإمكانية التحقق منه من قبل باحثين آخرين، وهو ما يدعم قابلية التكرار. كما يلتزم بالإفصاح الكامل عن محدودية البحث، سواء تعلقت بحجم العينة أو نطاقها الجغرافي والمؤسسي أو منهجيتها المستندة إلى الاستبيان دون أدوات تكميلية كالمقابلات المعمقة، لمنح القارئ صورة واضحة عن حدود إمكانية تعميم النتائج. ويُعدّ هذا الإفصاح فضيلة أخلاقية تُعزز مصداقية البحث، لأنه يعكس وعي الباحث بحدود أدواته البحثية ويمنع القارئ من تعميم النتائج بشكل مفرط. كما يلتزم بعرض جميع النتائج - الدالة وغير الدالة إحصائياً - دون انتقاء، مع الإشارة إلى أي تعديلات طرأت على النموذج التحليلي وأسبابها، تجنباً لممارسة "HARKing" (صياغة الفرضيات بعد معرفة النتائج وتقديمها كما لو كانت مسبقة) (Kerr, 1998).

F. البعد البيئي والاجتماعي للالتزام الأخلاقي في موضوع البحث

يحمل موضوع هذه الدراسة بعداً أخلاقياً مضافاً يتصل بالمسؤولية المجتمعية الأوسع للبحث؛ فبحث يتناول الحوكمة البيئية والأداء المستدام في قطاع يرتبط مباشرة بصحة النبات والحيوان - وبالتعبية بالأمن الغذائي وصحة الإنسان - يحمل مسؤولية تجاه دقة الرسائل التي قد تُستخلص منه. فإذا أظهرت الدراسة أن ممارسات حوكمة بيئية معينة ترتبط بأداء مستدام أفضل،

فقد تُستخدم هذه النتيجة لتعزيز تبني هذه الممارسات على نطاق أوسع، وهو أمر إيجابي بطبيعته، لكنه يستوجب من الباحث درجة عالية من الدقة في عرض حجم العلاقة وحدودها، تجنباً لاستنتاجات مفرطة في التعميم قد تُستخدم بشكل غير دقيق في صياغة سياسات لا تتناسب مع واقع القطاع.

الخاتمة

يتضح مما سبق أن أخلاقيات البحث العلمي ليست مجرد إجراءات شكلية تُستوفى لأغراض التقييم الأكاديمي أو لاستيفاء متطلبات النشر، بل هي منظومة متكاملة من القيم والممارسات التي تضمن للبحث العلمي قيمته الحقيقية ومصاديقته الفعلية أمام المجتمع العلمي والمجتمع ككل. فالمبادئ الأساسية كالأمانة والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة والعدالة لا تعمل بشكل منفصل، بل تتكامل معاً لتشكل إطاراً حاكماً يُوجّه الباحث في كل قرار يتخذه، من صياغة سؤال الاستبيان إلى عرض النتيجة الأخيرة في التقرير.

وفي سياق دراسة "أثر ممارسات الحوكمة البيئية على الأداء المستدام: دراسة تطبيقية في قطاع صحة النبات والحيوان"، يكتسب الالتزام الأخلاقي أهمية مضاعفة، نظراً لحساسية الجهات المدروسة بوصفها مؤسسات حكومية، ولطبيعة الموضوع الذي يتقاطع مع قضايا الأمن الغذائي والصحة العامة والبيئة، ولاحتمالية أن تُستخدم نتائج البحث - مباشرة أو غير مباشرة - في توجيه سياسات تنظيمية تمس قطاعاً واسعاً من المجتمع. ومن هذا المنطلق، فإن كل إجراء أخلاقي اتُخذ في هذه الدراسة من تصميم الاستبيان وحتى الإفصاح عن محدودياتها لا يُمثل عبئاً إجرائياً، بل استثماراً في جودة النتائج ومصادقيتها.

وفي ضوء هذا التحليل، يتأكد أن الباحث الملتزم أخلاقياً ليس فقط باحثاً أكثر مصداقية في نظر لجان التحكيم والمشرفين، بل هو أيضاً أكثر قدرة على إنتاج معرفة ذات أثر حقيقي في خدمة المجتمع وصناع القرار. وتبقى الدعوة إلى نشر ثقافة أخلاقيات البحث في الأوساط الأكاديمية العربية مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الطلاب والأساتذة والمؤسسات الجامعية على حدٍ سواء، بحيث تتحول هذه المبادئ من بنود تُدرّس نظرياً إلى ممارسات يومية متجذرة في سلوك كل باحث منذ خطواته الأولى في عالم البحث العلمي.

- Alahmad, G. (2016). The Saudi law of ethics of research on living creatures and its implementing regulations. *Developing World Bioethics*, 17(2), 63–69.
<https://doi.org/10.1111/dewb.12114>
- American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). American Psychological Association.
<https://doi.org/10.1037/0000165-000>
- Kerr, N. L. (1998). HARKing: Hypothesizing after the results are known. *Personality and Social Psychology Review*, 2(3), 196–217.
https://doi.org/10.1207/s15327957pspr0203_4
- National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research. (1979). The Belmont report: Ethical principles and guidelines for the protection of human subjects of research. U.S. Department of Health and Human Services.
- Resnik, D. (2020, December 23). *What is ethics in research & why is it important?* National Institute of Environmental Health Sciences.
<https://www.niehs.nih.gov/research/resources/bioethics/whatis>
- Shamoo, A. E., & Resnik, D. B. (2015). *Responsible conduct of research* (3rd ed.). Oxford University Press.
- Steneck, N. H. (2007). *ORI introduction to the responsible conduct of research by Nicholas H. Steneck* | Open Library. Open Library.
<https://openlibrary.org/works/OL5358117W?edition=>